

## " تخطيط المناطق الصناعية من منظور بيئي "

### 1- المشكلة :

لقد تطورت حركة التصنيع في مصر بعد ثورة 23 يوليو عام 1952 تطوراً ملحوظاً و أعطيت الأولوية للصناعات الكيماوية و الغزل و النسيج و الصناعات المعدنية خاصة الحديد و الصلب و الأسمنت . و قد تركزت هذه الصناعات الوطنية على الشريط المأهول من وادي النيل في جنوب الصعيد و القاهرة و الدلتا و الإسكندرية.

إن هذا التطور و النمو الصناعي و إن كان ذو جدوى إقتصادية و إجتماعية و له إنعكاسه الإيجابي على المجتمع المحلي إلا أنه كان له العديد من المضار البيئية. و يزيد من إحتمال إتساع هذا الضرر هو إتجاه الدولة في الثلاثين عاماً الماضية إلى إنشاء مدن و تجمعات عمرانية جديدة تتركز في معظمها على الصناعة كقاعدة إقتصادية لها. و إن هذه التجمعات سيتم توطينها في الصحراء , لذلك فإنه في ظل إستخدام نفس الأسس و المعايير التخطيطية في تخطيط هذه المدن الجديدة فإن ذلك سيؤدى إلى وجود أخطار متزايدة من التلوث الذي قد يؤدى إلى إختلال في النظم الصحراوية الطبيعية .

### 2- الهدف :-

يهدف البحث إلى بيان الأسس و المعايير التخطيطية الواجب إتباعها عند تخطيط المناطق الصناعية في مصر و لكن من منظور بيئي. و ذلك للحد من آثار الملوثات الناتجة عن المناطق و الأنشطة الصناعية في مصر سواء كانت ملوثات غازية أو سائلة أو صلبة. مع بيان دور كل من رجال الصناعة و أجهزة الدولة المعنية في تفعيل و تطبيق تلك الإسس و المعايير التخطيطية البيئية .

### 3- تصنيف أنواع الصناعات :-

يوجد العديد من التصنيفات المتبعة في تقسيم أنواع الصناعات, حيث يمكن تجميع هذه الأنواع تحت المسميات الآتية: التصنيف حسب النوع – التصنيف حسب الحجم – التصنيف حسب الموقع و أخيراً التصنيف حسب التأثيرات على البيئة و هو ما يركز عليه هذا البحث.

فإذا ما نظرنا إلى التصنيف للصناعات حسب النوع : فهو يشتمل على المدخل النوعي لتصنيف الصناعات سواء كانت صناعات خدمية أو أساسية أو حسب نوع الطابع الإنتاجي سواء كانت صناعات إستهلاكية أو صناعات وسيطة أو صناعات إنتاجية أو حسب نوع العمليات الصناعية سواء كانت صناعات تجميعية أو صناعات تحليلية أو تحويلية أو إستخراجية و كذلك حسب نوع عناصر الإنتاج المستخدمة سواء كانت صناعات كثيفة رأس المال أو كثيفة عدد العمالة أو صناعات كثيفة المواد الخام .

و يمكن كذلك تصنيف أنواع الصناعات حسب حجم رأس المال المستثمر و عدد العمال و كمية الإنتاج و المواد الخام المستهلكة فيه إلى صناعات كبيرة الحجم أو صناعات متوسطة الحجم أو صناعات صغيرة. و هناك أيضاً تصنيف أخر للصناعات حسب موقعه الجغرافي سواء كانت هذه الصناعة تقع ضمن المناطق الصناعية للمدن الكبرى أو هي صناعات مدمجة في النسيج العمراني للمدينة أو صناعات موجودة قرب مواقع إستخراج المواد الخام أو مصادر إنتاج الطاقة أو صناعات موجودة بالقرب من الموانئ البرية أو البحرية أو بالقرب من وسائل النقل و المواصلات ( السكك الحديدية ) أو صناعات مبعثرة على المستوى الحضري أو الريفي أو بالتجمعات العمرانية الجديدة.

و أخيراً و هو ما يهمننا هنا هو تصنيف الصناعات حسب تأثيراتها على البيئة . حيث يوجد ثلاث إتجاهات لتصنيف الصناعات حسب تأثيراتها البيئية و هى :-

### 1-3 الإتجاه الأول : تصنيف الصناعات حسب نوعية مخرجاتها :-

و تنقسم الصناعات حسب نوعية مخرجاتها و درجة تلوثها إلى ما يلي :

#### 1-1-3 صناعات ذات تأثير على البيئة الغازية :

– و هى تنقسم بدورها إلى صناعات خفيفة التأثير على البيئة الهوائية و هى التى لا ينتج عنها إنبعاث ملوثات غازية خطيرة (أول أكسيد الكربون , ثانى أكسيد الكربون , أكاسيد النيتروجين ) أو التى تتبعث منها إحدى هذه الملوثات بكميات ضئيلة.

– صناعات ملوثة للبيئة الغازية و هى الصناعات التى تنتج إنبعاثات كثيفة فى الهواء تتعدى الحدود المسموح بها دولياً.

#### 2-1-3 صناعات ذات تأثير على البيئة المائية :

و هى تنقسم إلى ثلاث نوعيات حسب درجة سمية و خطورة مخرجاتها كما يلي :

– صناعات ذات المخلفات السائلة التى لا تمثل ضرراً شديداً لأنظمة البيئة المائية و التى تتميز مخلفاتها السائلة بالسماة التالية :

1- إنخفاض نسبة المواد العضوية.

2- أنخفاض نسبة المواد العالقة.

3- إنخفاض نسبة الأملاح الذائبة خاصة الكلوريد و الفوسفات.

4- إنخفاض نسبة الزيوت و الشحوم.

– الصناعات التى ينجم عنها مخلفات سائلة تعتبر ضارة لأنظمة البيئة المائية و تتميز هذه المخلفات بالخصائص التالية :

1- إرتفاع نسبة المواد الصلبة أو المواد العالقة.

2- إرتفاع نسبة الأملاح الذائبة.

3- إرتفاع درجة القلوية.

4- إرتفاع نسبة المواد العضوية.

– الصناعات ذات المخلفات السائلة شديدة السمية و شديدة الضرر للأنظمة البيئية و تتميز مخلفاتها بالخصائص التالية :

1- الإحتواء على مواد كيميائية أو عضوية سامة.

2- الإحتواء على معادن ثقيلة سامة.

3- الإرتفاع فى درجة الحموضة أو القلوية.

4- الإرتفاع فى تركيز الأملاح الذائبة كالكلوريد و السلفات و الأمونيا الذائبة.

5- إرتفاع نسبة الزيوت و الشحوم.

### 2-3 الإتجاه الثانى : تصنيف الصناعات حسب أسلوب القوائم :-

هو أسلوب إدارى تم وضعه من قبل الجهات البيئية المختصة ( جهاز شئون البيئة ) فى مصر و يعتمد على تصنيف المشروعات الصناعية تبعاً لشدة الأثار المحتملة عنها إلى ثلاث فئات أو قوائم تحتاج إلى ثلاث مستويات مختلفة من إجراءات تقييم التأثير البيئى EIA و هى كالتالى:

– مشروعات القائمة البيضاء: وهى للمنشآت أو المشروعات ذات الأثار البيئية الضئيلة.

– مشروعات القائمة الرمادية: و هي للمنشآت أو المشروعات ذات الآثار البيئية التي يمكن أن تحدث آثار بيئية هامة.

– مشروعات القائمة السوداء: و هي للمنشآت أو المشروعات التي تتطلب عمل تقييم بيئي كامل حيث ينتج عنها آثار بيئية خطيرة.

### 3-3-3 الإتياء الثالث: تصنيف الصناعات حسب الخطورة البيئية :-

يمكن تصنيف الصناعات إلى صناعات خفيفة و ثقيلة حسب مدى تأثيرها و خطورتها على البيئة و الصحة العامة و يمكن تفصيل ذلك كالآتي:

#### 1-3-3-3 الصناعات الثقيلة:-

هي الصناعات التي تعتمد على المواد الخام ذات الكميات و الأحجام الكبيرة لذلك يمكن تحديد مواقع لها بالقرب من الموانئ أو السكك الحديدية أو المجارى الملاحية أو الطرق الرئيسية , و تعتبر الصناعة ثقيلة إذا كانت تؤثر على إستخدامات الأراضي المجاورة لها فتكون مصدر مضايقة أو خطرة على الصحة العامة و من أمثلة هذه الصناعات : الأسمدة العضوية و صناعة الأحماض بأنواعها و أفران صهر الحديد و الأسمت.

#### 2-3-3-3 الصناعات الخفيفة:-

هي الصناعات النظيفة التي لا ينتج عن وجودها أى مزار ( روائح أو غازات أو مضايقات أخرى ) سواء نتيجة إستحداث وسائل لمنع حدوث هذه المزار أو أن طبيعتها لا تسمح بحدوثها و من أمثلة هذه الصناعات: صناعة المواد الغذائية.

### 4- الإتياءات البيئية الحديثة لتخطيط المناطق الصناعية:-

منذ أواخر القرن الثامن عشر و النظريات و الأفكار التي تهتم بإختيار و تخطيط مواقع الصناعات و طرق تجميعها أخذت في الظهور إلا أنه من الملاحظ أن هذه الأفكار و النظريات ركزت أكثر على إختيار موقع المشروع الصناعي أو الأنشطة الصناعية على أبعاد إقتصادية بحتة و القليل منها ناقش توطين الخدمات و أماكن إقامة السكان معها في حين أنه لم تتطرق أى من هذه النظريات للإعتبارات البيئية أو تأثيرها في إختيار أو تخطيط مواقع الصناعات و كيفية تجميعها مع بعضها البعض بما لا يضر بالبيئة و لا يفقدها توازنها. حيث أن قضايا البيئة لم تكن مطروحة على المستوى الدولي و لا المحلي و لم يكن هناك الإهتمام أو الوعي الكامل لذلك.

و في مصر نجد أن التخطيط الصناعي قد بدأ الإهتمام بأبعاده البيئية بعد صدور كل من قانون التخطيط العمراني رقم 3 لسنة 1982. مثال ذلك ما ورد في اللائحة التنفيذية – الباب الثاني – الفصل الخامس مادة 68 ( التقاسيم في المناطق الصناعية ).

#### 1-4-1 التقاسيم في المناطق الصناعية:

" إذا تأخم التقسيم منطقة سكنية و جب ترك شارع فاصل بين أرض التقسيم لا يقل عرضه عن ثمانية أمتار و بشرط ألا يخل ذلك بالإرتداد الخلفى المقرر لقطع التقسيم لللائحة التنفيذية "

#### 2-4-2 عروض الشوارع:

" أن تكون عروض الشوارع بالتقاسيم لأغراض الصناعة بالقدر الذي يتمشى مع حركة المرور الناتجة عن المنشآت التي تقام و بحد أدنى قدره 15 متر "

و كذلك صدور قانون البيئة قانون رقم 4 لسنة 1994 حيث ورد في المادة 34.

" يشترط أن يكون الموقع الذى يقام عليه المشروع مناسباً لنشاط المنشأ بما يضمن عدم تجاوز الحدود المسموح بها لملوث الهواء و أن تكون جملة التلوث الناتج عن مجموعة المنشأ فى منطقة واحدة فى الحدود المصرح بها و تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المنشآت الخاضعة لأحكامه و الجهة المختصة بالموافقة على ملائمة الموقع و الحدود المسموح بها لملوثات الهواء و الضوضاء فى المنطقة التى تقام بها المنشأ ".

## 5- التخطيط البيئى للمناطق الصناعية:-

و هو يعرف بصفة عامة بالتخطيط الأيكولوجى أو البيئى و هو أحد التوجيهات البيئية الحديثة فى مجال التخطيط الصناعى . و لكن يجب أن يكون معروفاً أن التخطيط البيئى للمناطق الصناعية لا يمثل حل بديل عن كل من التخطيط الإجماعى و الإقتصادى و كذلك التخطيط العمرانى بل على العكس من ذلك فإنه يعتبر مكملاً لهما.

إن تخطيط المناطق الصناعية يجب أن تتم فى ضوء تخطيط بيئى متكامل و الذى يعتمد على ثلاث ركائز أساسية و هى:

- التحكم فى إدارة الموارد البيئية بكفاءة: و ذلك لأن إستهداف التنمية الصناعية السريعة قد يترتب عليه إستنزاف للموارد البيئية المختلفة خاصة الغير متجددة أو البطيئة التجدد , مما يؤدى إلى الإخلال بتوازن البيئة على المدى المتوسط أو البعيد.
- دراسة العوامل الإجماعية و الإقتصادية لمخططات المناطق الصناعية , و ذلك لأن تلك العوامل تؤثر بشكل ملموس على البيئة , فمن خلال السلوك الإجماعى و القوى الإقتصادية تحدد الإتجاهات المختلفة فى كيفية التعامل مع الموارد البيئية و حسن إستغلالها.
- دراسة الهيكل الحكومى و النظم الإدارية التى تتعامل مع مخططات المناطق الصناعية و ذلك نظراً لأن القرارات و التشريعات الحكومية فى هذه المجالات غالباً ما يكون لها إنعكاس واضح على القضايا البيئية.

## 6- أسباب نشأة علم الأيكولوجيا الصناعية:-

لقد ارتبطت الصناعة دائماً بالبيئة عن طريق علاقة إستغلالية لمواردها و خاماتها الطبيعية الأمر الذى أدى إلى الكثير من المشاكل البيئية و لهذا فإن علماء البيئة يحذرون من أنه ما لم يتغير هذا السلوك الإنسانى نحو البيئة فإنه ربما ينتج إنهيار مفاجئ للنظم البيئية.

و للتحكم فى السلوك الإنسانى الإستغلالى أخذت الكثير من الحكومات مجموعة من الإجراءات للحد من خروج الإنبعاثات الضارة إلى البيئة و كذلك للتحكم فى التخلص من النفايات و لكن هذه الإجراءات ثبت أنها تتعامل مع أعراض الممارسات الصناعية ( ظواهر المشكلة ) و لا تحاول إزالة جذور و أسباب المشكلة و بالتالى أدركت العديد من الحكومات إلى أهمية الإستجابة إلى الأصوات التى تدعوا إلى تجنب الصناعة للمشاكل البيئية من مرحلة وضع المخططات الصناعية و إختيار نوعية الصناعات بدلاً من التعامل مع عواقبها و تأثيرات مخرجاتها الملوثة. فبدلاً من الإلتزام بالتخلص من المخلفات السامة يمكن إيجاد طرق جديدة للإنتاج الأنظف و لأن النجاح الإقتصادى طويل المدى و التنمية المستدامة يعتمدان على الحفاظ على الموارد البيئية و عدم إهدارها حفاظاً على حقوق الأجيال القادمة بتقليل المدخلات من الطاقة و المادة مع العمل على الحد من إستهلاكها من خلال حسن إدارتهم لتلك الموارد خلال دورة حياة المواد الخام. بداية من مرحلة أعمال الإستخراج ثم النقل ثم التصنيع و أخيراً التشغيل و الصيانة و تقليل المخرجات من النفايات إلى أقصى حد.

و لتحقيق ذلك فى النظام الصناعى فإن الأمر يتطلب فحص رئيسى و إعادة النظر فى تكنولوجيا العمليات التقليدية و إبدالها بإتجاهات جديدة تحل محلها و تحافظ على البيئة و على الرغم من أن هذه الطرق تستلزم الكثير من التجارب و الإستثمارات إلا أن العديد من الشركات قد أدركت أنه إستثمار مردود إذا ما قورن

بتوفير تكاليف الإستجابة لمتطلبات المعايير البيئية الأمانة و تكاليف الإزالة و التعامل مع المخلفات البيئية و تأثيراتها السلبية على الطبيعة و المجتمع . إن هناك الكثير من المبادرات التي أثبتت أن تقليل إستخدام الموارد و الحد من إنتاج النفايات من الممكن أن يوفر المال. و أحد أهم هذه المبادرات هو تطبيق فكر و علم الأيكولوجيا الصناعية.

## **7- مراحل إعداد المخططات الصناعية من منظور بيئي:-**

يمكن أن تتم عملية إعداد المخططات العمرانية للمناطق الصناعية من منظور بيئي متوازن مع باقى عناصر التخطيط من خلال المراحل التالية:

**7-1 مرحلة تحديد منطقة الدراسة:** يستحسن أن يكون محيط منطقة الدراسة فى حجم و إتساع كبير و ليكن على مستوى الأقاليم مثل منطقة القاهرة الكبرى حتى يتسنى وجود بدائل تخطيطية يمكن تقييمها ثم إختيار أنسبها مع التحكم فى عملية توطين مستلزمات و تجهيزات الصناعات المكملة لها و معرفة خصائصها. كما يمكن تحديد المناطق ذات الخصائص المتشابهة اعتماداً على المعطيات الطبيعية بها.

## **7-2 مرحلة إعداد و تحليل قائمة العناصر الأيكولوجية بالمنطقة:**

معطيات الطقس و تضاريس الأرض و المياه – المعطيات الفيزيائية و النباتية و الحيوانية – معطيات إستغلال الأرض. يلى ذلك تحليل هذه من حيث الإستعمالات المنتظرة أو المقبلة للأرض فى نطاق كل منطقة من الجهة الجغرافية المدروسة أو بصفة أدق دراسة العناصر الأيكولوجية من حيث تأثيراتها الإيجابية أو السلبية على كل إستعمال ممكن للأرض مثل السكن و الزراعة و الصناعة.

يلى ذلك إعداد خرائط تبين مدى قابلية إستعمال الأرض من حيث خصائصها الطبيعية و يتمثل ذلك فى وضع خريطة تبين موضع المناجم و الموارد الصناعية و المواقع الهامة و الموارد المائية و الإندارات و إتجاهاتها و الغابات و مناطق الترفيه و توزيع العمران بهدف تبين أحسن الإستعمالات الطبيعية لكل منطقة و مقارنتها بالإستعمالات المقبلة للأرض. أخيراً يلى وضع تقييم تسلسلى لكل منطقة بالإقليم بالنسبة لجميع الإستعمالات الممكنة للأرض المتطابقة منها أو غير المتطابقة التى تسمح بإعداد خريطة جامعة تلخص الإستعمالات الممكنة طبيعياً للأرض.

**7-3 مراحل إعداد المعطيات الاقتصادية:** فى نفس الوقت و بالتوازي يقوم فريق من الإخصائيين فى الإقتصاد بإعداد ( نموذج للنمو ) يتمثل فى تقدير الطلب على المساحات بالنسبة للموقع موضوع الدراسة إنطلاقاً من التطورات المتوقعة لإزدياد السكان و لمواطن العمل و العمالة و الدخل و ما إلى ذلك من عناصر دراسات الجدوى الإقتصادية . ثم تلى ذلك مرحلة المقارنة بين عمليتى التخطيط البيئى و التخطيط الإقتصادى و الإجتماعى بهدف الوصول إلى توازن بين الطلب و العرض ( أى العرض الذى يوفره الوسط الطبيعى المتميز بموارده المحدودة ).

**7-4 مرحلة وضع معايير لأشكال التخطيط البيئى:** أما فيما يتعلق بوضع أشكال التخطيط فإن عوامل مثل الأيكولوجيا و الإقتصاد و الرؤية من شأنها أن تساعد على تحديد بعض الإشتراطات الخاصة بتوطين النشاطات و بالأوصاف التى يجب أن تتوافر فى البناءات و الإنشاءات.

**7-5 مرحلة تحديد أليات إدارة المخطط العمرانى المقترح:** هى آخر المراحل و هى تهتم بأسلوب إدارة و تنمية المخطط الصناعى للمنطقة فى إطار الدراسات السابقة و المعايير و الإشتراطات الموضوعية و بحيث تلبى إحتياجات رجال الصناعة و متطلباتهم و بما لا يجور على مصالح باقى فئات المجتمع المحلى. و ذلك لأن عدم إقتناع المجتمعات المحلية بجدوى المخطط لن تتمكن من تطبيق هذا الأخير.

إن وضع هذا النوع من التخطيط البيئي للمناطق الصناعية موضع التنفيذ في مصر من شأنه أن يساعد بالإضافة إلى القانون إلى تحديد الإطار العام لحماية البيئة و الذى يشمل الدراسات البيئية للمشروعات على اعتبار أهمية معطيات الوسط الطبيعي و خاصيات البيئة فى أعمال التعمير و البنية الأساسية و مشاريع توطين الصناعات على وجه الخصوص.

## **8- تكامل دور الأجهزة التنفيذية بالدولة و الشركات الصناعية فى تحديد المخططات البيئية:-**

تقع على عاتق الشركات الصناعية سواء كانت قطاع عام أو خاص مسؤولية كبيرة فى تحقيق أهداف التخطيط البيئي للمناطق الصناعية, و إن كانت تلك الشركات فى كثير من الأحيان تتقاعس عن القيام بدورها و خاصة فى ظل عدم وجود الدافع الإقتصادي و الوعى البيئي الكافى و فى غياب الرادع التنفيذى و القوانين و اللوائح التنفيذية. و لهذا فإن دور الدولة من خلال الأجهزة التنفيذية المعنية بها يكون دفع هذه الشركات للإضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بها و ذلك من خلال مراحل متدرجة تكون كالتالى :

- إنشاء محطات الرصد البيئي للمناطق الصناعية على مستوى الدولة.
- الإمداد بالمعلومات البيئية و إساءة المشورة الفنية.
- وضع حوافز إقتصادية للشركات التى تتحمل مسؤوليتها البيئية و فرض رسوم و ضرائب إضافية على الشركات المخالفة كما هو مأخوذ به فى باقى الدول المتقدمة.
- حظر الأنشطة الغير مرغوب فيها بيئياً عن طريق التحكم فى تراخيص مزاولة هذه الأنشطة. و لعل دراسات تقييم التأثيرات البيئية EIA هى أهم الوسائل لتحقيق ذلك.
- إلزام الشركات المخالفة بإداء مسؤولياتها البيئية عن طريق فرض عقوبات أو زيادة الضرائب و الرسوم أو نزع صلاحيات ممارسة أنشطتها.
- تشجيع الشركات الصناعية على إستخدام المواد القابلة لإعادة الإستخدام فى مدخلاتها الصناعية و أن تكون منتجاتها قابلة لإعادة الإستخدام أو التدوير.

و المسؤوليات التى يجب أن تلتزم بها الشركات الصناعية هى:

- الحد من إنبعاث الملوثات من مصادرها بقدر الإمكان ( و ذلك يمكن أن يكون عن طريق: إسترجاع المواد الخام المهذرة, معالجة المخلفات قبل صرفها, إعادة تصنيع العوادم, إستخدام تقنيات متطورة فى طرق الإنتاج ..... ).
- الحفاظ على الموارد الطبيعية ( و ذلك يشمل: تقليل الفاقد الصناعى, إعادة إستخدام المياه, توفير ظروف تشغيل ملائمة .... ).
- تطوير المنتجات بحيث تحقق أدنى تأثير سلبى ممكن على البيئة ( و ذلك يتضمن: إستخدام مواد أولية آمنة بيئياً, تطوير طرق التغليف و التعبئة بحيث تكون مصنعة من مواد مُعاد تدويرها و أن تكون قابلة لإعادة الإستخدام ..... ).

## 9- مثال لتطبيق التخطيط البيئي لمنطقة صناعية:-

هناك العديد من الأمثلة و التطبيقات التي نجحت في تبنى مبادئ و أسس الأيكولوجيا الصناعية في بعض الدول الغربية على الرغم من كون هذه التجارب لم يتم تخطيطها الصناعي من البداية على مبادئ علم البيئة الصناعية و من هذه التجارب مدينة الميناء كلاوندبورج بالدنمارك ( Klaundborg, Denmark ):  
و هي أحد أهم الأمثلة التي يحتذى بها لما يمكن أن يحققه التكافل الصناعي على الرغم من أن هذه المدينة لم تخطط كمنتزه بيئي eco – park إلا أنها بفضل المبادرات الفردية من رجال الأعمال و التعاون بين العديد من رجال الصناعة الصغار و الكبار تحققت بالمدينة العديد من مبادئ علم البيئة الصناعية و فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

1- أقيم بالبلدة مصنعاً لتوليد الطاقة من الفحم المحترق و كان هذا المصنع يتسبب في خروج بخار الماء إلى خليج ضيق بأثار بيئية سلبية ملحوظة . إلا أنه فيما بعد نجحت إدارة المصنع في عقد إتفاقات مع شركات أخرى بالبلدة لإعادة إستخدام مياه التبريد و الحرارة المفقودة حيث تم الإتفاق على بيع بخار الماء و الماء لشركة لتصنيع الأدوية.

2- قامت شركة تكرير البترول و مصنع للحوائط الجاهزة و شركة للأسمنت بإستخدام النفايات الناتجة من مصنع لإنتاج الطاقة و ذلك من خلال العلاقات الصناعية التالية:

– تستخدم إحدى الشركات (شركة جيبروك Gyproc) الجبس المأخوذ نتيجة تنظيف المداخل العالية لمصنع الطاقة لتصنيع الحوائط الجبسية الجاهزة مما يوفر من الجبس الطبيعي الذي يستورد من أسبانيا و يمنع خروج جبس المداخل إلى البيئة الطبيعية فيوفر الكثير جداً إقتصادياً مما حدا بالشركة لتطوير عملية إنتاجها لتسمح بإستخدام المزيد من الجبس المعاد إستخلاصه.

– شركة تكرير البترول تأخذ مياه التبريد المتخلفة من مصنع إنتاج الطاقة لتستخدمها في عملياتها و كذلك الغازات المتبقية من عملية التكرير كانت تباع كمصدر للطاقة لشركة أخرى.

– كما تقوم إحدى الشركات (شركة Statial) بشراء القاذورات و الأوحال لإستخدامها كمادة عضوية لتسميد الأرض.

– الكبريت المتبقى من العملية الصناعية لأحد المصانع يقوم بشرائه مصنع لحمض الكبريتيك.

– أقيمت مزرعة لسماك الأطرود Trout في الموقع لإستغلال الحرارة المفقودة.

– الحكومة تمنع دفن مادة تنتجها إحدى الشركات (شركة نوفونورديسك Novonordisk) و هي مواد كيميائية عضوية تنتج من عمليات صناعة الأنسولين مما دعى الشركة إلى تحويل هذه المواد العضوية إلى نوفوجرو Novogro و هو عبارة عن سماد سائل مصنع كيميائياً لمجال الزراعة حيث قامت بإنشاء 70 كم من خطوط الأنابيب لتوزيع المنتج لأكثر من 800 مزرعة و يعمل علماءها جنباً إلى جنب بجوار المزارعين لضمان التطبيق السليم.

و بالرغم من أن المنتج له قيمة إقتصادية واضحة للمزارعين المشاركين إلا أن تلك الشركة لا تأخذ إجراء على نوفوجرو Novogro فحاجتها إلى طريقة مضمونة للتخلص من منتجاتها الجانبية

By – products يجعلها مرغمة على التفكير فى موقف تسويقي تنافسى.

و بتحليل أسباب نجاح تجربة كلاوندبورج نجد أنها تتفق تماماً مع خصائص و سمات المنطقة الصناعية فالمجتمع صغير و يقع فى إطار مسطح واحد متقارب و يشترك المستثمرون فى إهتماماتهم المالية و هناك إدارة واحدة للمنطقة الصناعية يمكن أن تبذل العديد من الإجراءات لتبنى مبادئ علم الأيكولوجيا الصناعية و تطبيقها فى أى منطقة صناعية. و هو ما يؤكد على إمكانية نجاح المنطقة الصناعية فى تطبيق مفاهيم علم الأيكولوجيا الصناعية.

## 10-أسس التخطيط البيئى للمناطق للمناطق الصناعية:-

- يعتمد التخطيط البيئى للمناطق الصناعية على عدد من الأسس و مبادئ يمكن تلخيصها فيما يلى:
- 1-10 تطبيق نظام الحلقة المغلقة و هو نموذج لتخطيط المناطق الصناعية من خلال تخطيط و تصميم مكونات المناطق الصناعية و بنيتها الأساسية كما لو كانت سلسلة من النظم البيئية المتكاملة و المتكافئة فيما بينها و ذلك بإعادة إستخدام و إدارة الموارد فيما بينهم و الحفاظ على الموارد الطبيعية مع عدم إهدار الطاقات بل بإعادة إستخدامها و كذلك التخلص من المخلفات عن طريق تداولها بين المصانع.
  - 2-10 توزيع الأنشطة و الإستعمالات عند تخطيط المناطق الصناعية بما يحقق التنوع فى الأنشطة و الإستعمالات التى يمكن أن تتفاعل مع بعضها البعض فى إعادة استخدام و إدارة حركة المخلفات فيما بينهم.
  - 3-10 تخطيط المناطق الصناعية فى حدود القدرة الإستيعابية للنظم البيئية الموجودة محلياً مع عدم إضافة أى عناصر أخرى قد تضر أو تحد من القدرة الإستيعابية للبيئة.
  - 4-10 تخطيط و تقسيم الاراضي بالمنطقة الصناعية من خلال تطبيق مبدأ التكافل المنفعي الصناعي فبدلاً من تقسيم الأراضي على أساس مديول القطعة يمكن أن تقسم المنطقة الصناعية إلى مجموعات على أساس تجميع الأنشطة الصناعية التي تسهل الإنتقال و تبادل المخلفات فيما بينها و بما يقلل التكلفة الناتجة من نقل المخلفات أو التخلص منها أو إعادة تدويرها خارج الموقع. و هذا يؤدي إلى تقليل الاحتياج الكلي للموارد و المواد.
  - 5-10 تخطيط و تقسيم قطع الأراضي الصناعية بحيث تحقق تعدد فرص التعاون بين مجموعة الشركات التي لها نفس الاحتياجات سواء فى التخزين أو النقل أو الخدمات و بخاصة أساليب المعالجة و التخلص من النفايات و ذلك من خلال وضع خدمة مشتركة لهم تسهل التعاون فى الموقع لتقليل التكاليف الإقتصادية و لتحقيق كفاءة أعلى فى حماية البيئة.
  - 6-10 تشكيل و توجيه الكتل المعمارية لمباني المناطق الصناعية بالأسلوب الذي يعظم الإستفادة من الطاقات الجديدة و المتجددة و بخاصة طاقة الرياح و الطاقة الشمسية و بأسلوب يحقق مبادئ العمارة السالبة قدر الإمكان و بما يقلل من الاحتياج إلى الطاقة اللازمة لأعمال التكييف أو التدفئة لخلق بيئة مناسبة للعمال.
  - 7-10 تخطيط المناطق الصناعية بأسلوب يحافظ على ملامح و خصائص البيئة الطبيعية للمكان و بخاصة نظم صرف المياه الطبيعية و التشجير الطبيعي و مواطن الحياة البرية الطبيعية لمختلف الكائنات الموجودة.
  - 8-10 إستحداث نوعية جديدة من إستعمالات الأراضي التي من الممكن أن تساعد على تحقيق مبادئ علم التخطيط البيئى للمناطق الصناعية مثل إيجاد إستعمال " مستودع المخلفات " و هو عبارة عن منطقة مركزية داخل المنطقة الصناعية تعمل على تجميع المخلفات و المنتجات الجانبية للمصانع الموجودة و تصنيفها لإعادة توزيعها حسب أنواعها على الشركات التي تستطيع إستغلالها كمواد خام سواء داخل



أو خارج المنطقة الصناعية. و كذلك يمكن تخصيص مكان خاص بالبحث العلمي الأكاديمي يتخصص في عمل البحوث و التجارب العملية الخاصة بإعادة تدوير أو إستخدام المخلفات بأنواعها بدل من التخلص منها في الطبيعة.

## 11- مصفوفة الاسس و المعايير البيئية لتخطيط المناطق الصناعية:-

لسهولة إختبار و تطبيق الأسس و المعايير البيئية السابقة سيتم عرضها من خلال المصفوفة الآتية مصنفة علي أساس عناصرها الرئيسية و الفرعية مع إمكانية إستخدام هذه المصفوفة في الدراسة التطبيقية و تحليل و إختبار مدي إمكانية تطبيقها محلياً.

الأسس و المعايير البيئية					
الاسس و المعايير		العناصر الفرعية		العناصر الرئيسية	
العنصر	م	العنصر	م	العنصر	م
لا تزيد عن 50 % من مسطح المنطقة الصناعية.	1	المسطح الصناعي	1	ميزانية	1
لا تقل عن 35 % من مسطح المنطقة الصناعية.	2	مسطحات الحماية البيئية	2	استعمالات الاراضي	
في حدود 15 % من مسطح المنطقة الصناعية.	3	الطرق و المرافق و الخدمات	3		
أن تكون المنطقة الصناعية بعيدة عن أي أنشطة عمرانية بمسافة لا تقل عن 5 كم.	4	وجود حرم امن للمنطقة الصناعية	4	موقع المنطقة الصناعية	2
ظروف الموقع البيئية و الطبيعية مناسبة لمنع زيادة تأثير الإنبعاثات من المنطقة الصناعية عن الحدود المسموح بها قانوناً.	5	الظروف البيئية و الطبيعية	5		
البعد عن مخرات السيول أو الفوالق الطبيعية، و كذلك مناطق الوديان المحاطة بالجبال أو علي سفوح الجبال.	6				
إستواء السطح بدرجة لا تتعدي ميل 4 % و كذلك سلامة التربة و ملائمتها لنوعيات البناء المتوقعة.	7				
جنوب المناطق السكنية تحت الرياح وفقاً لإتجاهاتها السائدة مع مراعاة تغييرها موسمياً.	8	العلاقة مع المنطقة السكنية	6		
توجيه الكتلة للإستفادة القصوي من الطاقة المتجددة ( الطاقة الشمسية و الرياح ).	9	الاستفادة من إمكانيات الموقع	7	التشكيل العمراني	3
منع التأثيرات السلبية التي تنتج عن قطع و تغيير التربة و الجور علي المناطق الخضراء و الطبيعية	10	تجنب التغيير و التعديل في الموقع	8		

الموجودة.				
استخدام المناطق الخضراء و الأنشطة الترفيهية للفصل بين المنطقة الصناعية و الإستعمالات المحيطة و كذلك للفصل بين المستويات الصناعية المختلفة لمنع التأثير السلبي بينها.	11	التقسيم الجزئي للمنطقة	9	
مسطح مناسب لإنشاء المنطقة و توسعاتها المستقبلية وفق خطة شاملة تراعي القدرة الإستيعابية البيئية للموقع.	12	القدرة الاستيعابية البيئية	10	الكثافات
تجميع الأنشطة التي يمكن تبادل مخلفاتها داخل نفس المجموعة.	13	التكافل الصناعي	11	تصنيف و توزيع المستويات و الأنشطة الصناعية
تجميع الصناعات المتشابهة للتحكم في انبعاثاتها و تسهيل تجميع و معالجة المخلفات داخل نفس المجموعة.	14	تجميع المتشابهات		
إبعاد المستويات الملوثة عن باقي المستويات بمسافات كافية مع تأكيد الفصل بالمناطق الخضراء أو المناطق الترفيهية.	15	تأمين المستويات الملوثة		
أولوية أولي: أقصى الشمال للصناعات التي تتطلب عملياتها جودة عالية في نوعية الهواء ( الادوية – الرقائق ).	16	أولويات التدرج وفقا للرياح و التلوث		
أولوية ثانية: الصناعات الغذائية.	17			
أولوية ثالثة: صناعات المنسوجات و الملابس الجاهزة.	18			
أولوية رابعة: المناطق تحت الرياح للصناعات الملوثة ( مواد و مستلزمات البناء و السيراميك و الطوب و الاسمنت ).	19			
النطاق الأول: من البيئة الطبيعية.	20	خارج المنطق الصناعية	12	المناطق الخضراء و نطاقات البيئة الحماية
النطاق الثاني: زراعة مناطق خضراء و غابات كثيفة التشجير و يتحدد عرضه وفقا للظروف الطبيعية بالموقع و وفقا لدراسة خصائص الانبعاثات من المنطقة الصناعية.	21			
تغلغل المناطق و الأحزمة الخضراء داخل المنطقة بالكيفية التي تزيد من الإستيعاب البيئي لموقع المنطقة الصناعية ( إستخدامها للفصل بين النوعيات و الأنشطة الصناعية ).	22	داخل المنطقة الصناعية	13	

إحاطة مواقع الخدمات البيئية الخاصة بالمعالجات البيئية بحزام شجري كثيف يمنع التأثير خارج نطاق هذه المواقع.	23			
يجب ألا تقل عروض الأحزمة الخضراء المستخدمة للفصل بين نوعيات الصناعات داخل المنطقة الصناعية عن 100 إلى 150 متر و من 20 إلى 50 متر حول قطع أراضي الخدمات البيئية و المصانع كل حسب درجة تلويثه للبيئة.	24			
حرم آمن من المناطق الخالية أو الخضراء بعروض مناسبة حول مسارات و محطات خطوط المرافق و الطاقة.	25			
حزام شجري حول قطع الاراضي لكل الانشطة الصناعية و تستخدم الاشجار المرتفعة و الكثيفة .	26	داخل المجموعات	14	
مواقع للخدمات الاساسية بما يحقق أقل أثر بيئي و اجتماعي و اقتصادي سلبي علي المجتمع القاطن للمنطقة.	27	الخدمات العامة و الاجتماعية	15	7
حديقة مركزية توفر المسطح الحيوي الترفيهي للعمال.	28			
مرفق مركزي أو علي مستوي المجمعات لتجميع و معالجة المياه الملوثة المستخدمة في العمليات الصناعية ( مياه التبريد ) و إعادة إستخدامها ( للمصانع أو لأنشطة أخرى ).	29	الخدمات البيئية		
المحطات الوسيطة لتجميع المخلفات الصلبة و القمامة و فرزها و تصنيفها و بيعها إلي المصانع كمواد خام.	30			
التدريب و التأهيل و البحث العلمي في إطار حماية البيئة و كيفية إعادة استخدام المخلفات و ترشيد المادة و الطاقة.	31			
التخطيط لإستخدام أنظمة النقل الأكثر كفاءة من الناحية البيئية كالسكك الحديدية و نقاط الشحن و التفريغ علي نطاق المنطقة الخارجية و إستخدام المواني النهرية او البحرية.	32	تخطيط نظم النقل	17	8
الاستجابة لمتطلبات المنطقة الصناعية لتقليل الازدحام و الكثافة العالية لتردد الاليات علي المنطقة.	33			
تسهيل و تحجيم حركة شحن و نقل و تفريغ البضائع و كذلك حركة العمال من و إلي منازلهم.	34	تخطيط شبكة الطرق	18	

35	فصل انواع الحركة و النقل المختلفة في طبيعتها و سرعتها و تحديد مسارات لكل منها .			
36	تجنب المرور العابر للمنطقة الصناعية.			
37	توفير مساحات مجمعة مناسبة كما و كيفا لانتظار السيارات.			
38	تخصيص مواقع للصناعات التي تقوم علي تصنيع المخلفات و العوادم ( تصنيع العلف الحيواني من مخلفات الصناعات الغذائية و إعادة تصنيع الورق العادم و البلاستيك ).	19	تصنيع المخلفات و العوادم	9
39	القطع ذات المسطحات الكبيرة او الكثافات الصناعية و العمالية العالية او التي تتطلب حركة نقل عالية و الصناعات عالية التلوث علي الطرق الرئيسية و المسطحات غير العمرانية الكبيرة كالمسطحات المائية و المناطق الخضراء.	20	التوافق بين حجم و كثافة التلوث و بين الموقع	
40	مراعاة احتياجات المنطقة الصناعية المختلفة من المياه بتخطيط شبكات توفر المتطلبات الاتية بما لا يهدر من قيمة المياه: الماء النقي ( صناعة الادوية و الرقائق ) مياه الشرب و الاستخدامات الادمية – مياه الغسيل و التبريد و مياه العمليات الصناعية كالصباغة و مياه الري.	21	تخطيط شبكات التغذية بالمياه لترشيد استهلاك المياه	10
41	استحداث و استغلال المسطحات ( الغابات و المزارع السمكية ) التي تستغل للتخلص من مياه الصرف المعالجة.	22	الصرف و التخلص من المخلفات السائلة	
42	استخدام اساليب المعالجة المركزية و تقليل المعالجة الفردية مع عمل الشبكات الخاصة بذلك علي مستوي المنطقة.			
43	فصل الصرف الصحي للمنطقة الصناعية عن الصرف الصناعي بالاضافة لفصل الشبكات الخاصة بالمنطقة الصناعية عن الشبكات الخاصة بالمدينة.			
44	تخصيص موقع أمن خارج نطاق المنطقة لتجميع و التخلص من المخلفات الصلبة يقع تحت الرياح السائدة للتجمعات السكنية ( مع مراعاة تغيير اتجاهات الرياح موسميا ) و ان يبعد علي الاقل 1,5 كم عن اقرب منطقة تنموية و ان يكون مسطح الموقع بصورة تكفي للتخلص من	23	التخلص من المخلفات الصلبة	

المخلفات المنقولة إليه خلال 24 ساعة.				
تخصيص موقع لمعالجة و تصريف النفايات الخطرة في منطقة تبعد عن التجمعات بمسافة لا تقل عن 3 كم . و ان يتناسب مسطح الموقع مع كمية النفايات المتوقعة بما يحول دون تخزينها لفترات طويلة.	45			
التخطيط لاستخدام الطاقة النظيفة و المتجددة و تخصيص مواقع لاستيعاب هذه المصادر كحقول الخلايا الشمسية او حقول مراوح الهواء.	46	شبكات الطاقة	24	
مراعاة وجود مصدر دائم للطاقة يتناسب مع متطلبات المنشآت لمنع استخدام المصادر الملوثة.	47			

## المراجع العربية :-

- 1- إدارة البيئة الصناعية الأسس و التقنيات – مشروع تنمية القوى البشرية لإدارة البيئة الصناعية بالأسكندرية – المعهد العالى للصحة العامة – الهيئة الأمريكية لحماية البيئة.
- 2- عابد محمود جاد : التخطيط التفصيلي و علاقته بالتنمية الصناعية.  
( كلية التخطيط الأقليمي و العمراني جامعة القاهرة – رسالة دكتوراه - 2001 )
- 3- عبد الوهاب حلمي : دور التنمية الصناعية فى تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة.  
( رسالة دكتوراه – كلية الهندسة – جامعة الأزهر - 1992 )
- 4- محي الدين سعد شلبي : البعد البيئي فى تخطيط المناطق الصناعية.  
( رسالة ماجستير كلية التخطيط الإقليمي و العمراني – جامعة القاهرة - 2003 )
- 5- منى صالح الباشا : تخطيط المناطق الصناعية و تأثيرها على البيئة العمرانية للمدن.  
( قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة الأسكندرية – رسالة دكتوراه - 1999 )
- 6- هالة محمد عادل عفت : الإعتبارات البيئية فى التخطيط العمراني للمدن الصناعية و التشريعات المنظمة لها.  
( معهد الدراسات و البحوث البيئية – جامعة عين شمس – رسالة ماجستير – 2001 )
- 7- أحمد عادل أمين شتيوى : أساليب توزيع الأنشطة الصناعية بالمناطق الصناعية و أثرها على البيئة المحيطة.  
( كلية الهندسة – جامعة عين شمس – رسالة ماجستير – 2000 )

## الهيئات و المؤسسات :-

- 1- وزارة الدولة لشئون البيئة : جهاز شئون البيئة – قطاع الإدارة البيئية.
- 2- وزارة الصناعة و التنمية التكنولوجية : الهيئة العامة للتصنيع – الإدارة المركزية للخدمات الصناعية.
- 3- وزارة الإسكان و المرافق و التنمية العمرانية – الهيئة العامة للتخطيط العمرانى.